جبهة نواب الوسط والجنوب ترحب بقرار الاتحادية بإيقاف تنفيذ القوانين الثلاثة

رحبت "جبهة نواب الوسط والجنوب"، مساء الثلاثاء، "بقرار المحكمة الاتحادية العليا بإيقاف تنفيذ القوانين الجدلية الثلاثة"، فيما نددت:"بالبيانات والتصريحات التي وصفتها بـ"الانفعالية".

وقالت الجبهة في بيان تلقته وكالة "المطلع"، انه:"ترحب جبهة نواب الوسط والجنوب بالأمر الولائي الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا ، الثلاثاء، والمتضمن إيقاف تنفيذ القوانين الثلاثة (العفو، والأحوال، وإعادة العقارات) لحين حسم الدعاوى المنظورة أمامها والمقدمة من عدد من نواب الجبهة".

وأكدت الجبهة:"رفضها التصريحات والبيانات الانفعالية وغير المسؤولة الصادرة من بعض الجهات والشخصيات السياسية والنيابية لما تضمنته من إساءات واضحة واعتراضات غير مبررة على قرار المحكمة".

وأضافت انه:"يؤسفنا أن بعضاً منها كشف عن جهل بسياقات العمل القضائي وأصول المرافعات، فالأمر الولائي هو قرار وقتي وهدفه إيقاف الآثار التي لا يمكن تداركها لنفاذ التصرف القانوني، وقد شمل هذا

الأمر القوانين الثلاثة، وبالتالي لا مبرر لاستنفار فئة سياسية وتحريض الشارع وزعزعة الاستقرار".

وأشارت الجبهة:"ليعلم الجميع أن سياق عمل القضاء قبول طعون كل من يطعن وعدم تجاهلها خلافاً لما سارت عليه كتل البرلمان التي تتجاهل اعتراضات النواب وملاحظاتهم".

وختمت:"إننا في جبهة نواب الوسط والجنوب نؤكد احترامنا لقرارات المحكمة الاتحادية وثقتنا بقضائها وحكمتها، واهتمامنا بتشريع جميع القوانين ومنها العفو العام الذي يهم أبناء محافظاتنا كما يهم الآخرين، لكننا حريصون على عدم تضمينه فقرات تخدم كبار الفاسدين وسراق المال العام أو تسمح باستغلالها لإفلات بعض المجرمين الخطرين، وهذا هو سبب اعتراضنا مضافاً إلى تجاوز سياقات تشريع القوانين".

وأكدت:"في الختام نأمل من المحكمة الاتحادية العليا الإسراع في حسم الدعاوى المنظورة أمامها بشأن تلك القوانين المهمة والضرورية".

وفي وقت سابق من ،مساء الثلاثاء، أكد الإطار التنسيقي، علد:"دعمه للمحكمة الاتحادية العليا لإيقاف تنفيذ القوانين "الجدلية" التي تم تمريرها في مجلس النواب الشهر الماضي".

ويأتي ذلك بعد رفض عدد من الكتل والزعامات السنية رفضها للأمر الولائي الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا بإيقاف تنفيذ القوانين، فيما أعلنت محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين تعطيل الدوام ،اليوم الأربعاء، احتجاجاً على القرار.